

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة  
وعضوية القضاة السادة  
محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان

المستدعيان :- ١- يوسف حسن الغاوي.

٢- سعيد علي سعيد الحزينة.

الموضوع :- طلب إعادة نظر في القرار الصادر عن محكمة التمييز في القضية رقم  
(٢٠١١/٣٦٧٤) فصل ٢١/١٢/٢٠١١.

أسباب الطلب :-

١- إن هذه الدعوى لدى محكمة صلح حقوق عمان موضوعها إخلاء مأجور أجرته السنوية ستة آلاف دينار ومطالبة بمبلغ (٢٠٠٠) دينار وبالتالي فإن الطعن أمام محكمة التمييز يحتاج إلى إذن بالتمييز .

٢- لقد بين قانون أصول المحاكمات المدنية المدد اللازمة لتقديم التمييز وليس من ضمنها العلم اليقيني .

القرار

بالتدقيق وبالرجوع إلى المادة (٢٠٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية فقد ورد فيها:-

١- لا يجوز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأي طريق من طرق الطعن.

٢- على الرغم مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة يجوز لمحكمة التمييز إعادة النظر في قرارها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها قد ردت الطعن استناداً لأي سبب شكلي خلافاً لحكم القانون بما في ذلك القرارات الصادرة عن رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه والمتعلقة برد طلب منح الإذن .

وباستعراض سببي الطعن وبالرجوع إلى القرار رقم (٢٠١١/٣٦٧٤) والمطلوب إعادة النظر فيه نجد أنه تقرر رد الطعن شكلاً لتقديمه بعد فوات المدة القانونية على اعتبار أن الطاعنين علماً علم اليقين بتاريخ صدور القرار وهو تاريخ تقديم طلب الإذن بالتمييز على القرار الاستئنافي والمتضمن رد الطعن شكلاً كون القرار لا يحتاج إلى إذن بالتمييز كون قيمة الدعوى تزيد على عشرة آلاف دينار .

وحيث ما توصلت إليه محكمتنا في قرارها رقم (٢٠١١/٣٦٧٤) برد التمييز شكلاً استناداً إلى العلم اليقيني وتقديم التمييز بعد فوات المدة القانونية واقع في محله فإن هذا الطلب بالتالي مستوجب رده .

لهذا نقرر رد هذا الطلب .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٢/٢/٢٠١٢ م.

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ أ. ك

عوية